قضايا أمام اجتماع اللجنة الدائمة

■ ونحن على مقربة من انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام، فإنه حري بناء في المؤتمر أن يكون هذا الاجتماع بمستوى الحدث وبقدر المناسبة، حيث يصادف انعقاد هذه الدورة (اليوبيل الفضي) للمؤتمر الشعبي العام ٢٤/ أغسطس ١٩٨٢م.

بقلم/حسين علي حازب

ذلك اليوم التاريخي الذي أقر فيه أبناء الوطن وقيادته السياسية والاجتماعية- بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية وعلى رأسهم صاحب الفكرة فخامة الأخ المناضل/ علي عبدالله صالح- أهم وثيقة يمتلكها الشعب ألا وهي (الميثاق الوطني)، وإقرار المؤتمر الشعبي العام كتنظيم شعبي وسياسي لقيادة الوطن وفق هذه الوثيقة الوطنية التي لم تُمْلَ علينا من الخارج ولم تُنقل من وثائق وبرامج أخرى، وثيقة جمعت شمل اليمنيين على طاولة واحدة وفكر واحد ونهج سياسي واقتصادي واحد.

وكانت وخلفها التنظيم الرائد المؤتمر الشعبي العام حجر أساس للوصول إلى يوم الوحدة اليمنية الخالدة، وتسود التعددية السياسية التي صاحبت قيام الوحدة لتقوم فئات الشعب وقياداته بتنظيم نفسها سياسياً في أحزاب مختلفة الرؤى والمشارب، وغادر من غادر المؤتمر الشعبي العام لأحزاب أخرى.

وبقي المؤتمر الشعبي العام ومن اختاره واختار البقاء فيه يقود الركب والمسيرة لمدة خمسة وعشرين عاماً، تحقق خلالها الكثير من المنجزات التي لايسعنا المجال هنا لذكرها..إن هذه الدورة تأتي ونحن في أمسّ الحاجة إلى وقفة جادة مع النفس، ووقفة نحاسب فيها ونقوّم أنفسنا في المؤتمر الشعبي العام وتكويناته المختلفة (تنظيمية، وتنفيذية، وبرلمانية) على أسباب النجاح حيث نجحنا، للحفاظ على تلك النجاحات وتطويرها، وعلى أسباب القصور أو الفشل حتى نتجنبها ونعمل على إصلاحها.

فالحمد لله النجاحات والإنجازات التي حققها المؤتمر وقياداته وحكوماته المتعاقبة شاهدة للعيان وهي تنبئ عن نفسها في كل المجالات وفي كل أرجاء الوطن، ويأتي في مقدمتها تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة، وترسيخ النهج الديمقراطي والسياسي، والنهوض بالتنمية في كل الجوانب اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وفي جميع المجالات، وهي إنجازات لاينكرها أحد.

الأمر الذي يستدعي العمل على تطوير تلك النجاحات والإنجازات والحفاظ عليها والبحث عن جوانب القصور والعمل على تلافيها ومعالجتها.. وهذا لايتم إلاَّ إذا عمل المؤتمر الشعبي العام وقياداته على نقد الذات في التكوينات المختلفة.

وهنا أرى أنه لابد من وضع بعض القضايا التي على اللجنة الدائمة أن تقف أمامها وقفة جادة ومسئولة، لاسيما وهذه الدورة تأتي بعد مرور مايقارب العام على الانتخابات الرئاسية والمحلية، ومن أهمها:

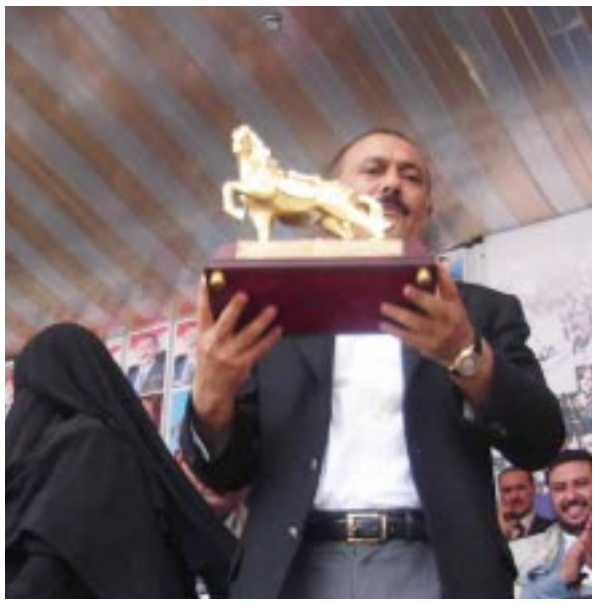

أولاً: مناقشة القصور التنظيمي الذي ظهر بعد إعادة الهيكلة والانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م، ووضع آلية لمعالجة القضايا التي مازالت عالقة ولم يتم البت فيها وحسمها، مثل معالجة قضايا بعض القيادات التي تجاوزتها الهيكلة، والقيادات التي قصُرت في أدائها أثناء الانتخابات، وتقييم العملية الانتخابية على مستوى الفروع في المديريات والمحافظات والأمانة العامة، كونه لم يتم إجراء أي تقويم للعملية السياسية والانتخابية حتى الآن، لا سلباً ولا إيجاباً.

ثانياً: ضبط الايقاع بين الأطر التنظيمية المختلفة والأطر التنفيذية والمحلية والبرلمانية والشورية، وتلافي أي قصور في هذا الجانب، وحل الخلافات التي حدثت بين بعض القيادات الانتخابية المختلفة أثناء الانتخابات السابقة، وخلق آلية تنسيق واتصال بين الأطر التنظيمية المختلفة على مستوى الفروع في المديريات والمحافظات والأمانة العامة وقطاعاتها ودوائرها المختلفة والكتلة البرلمانية والشورية والهيئة الوزارية، وفقاً للنظام الداخلي استعداداً للمرحلة القادمة.

ثالثاً: معالجة القصور الذي حصل في مواجهة ارتفاع الأسعار بعد الانتخابات السابقة والذي مازال مستمراً، رغم قناعتي بأنه ارتفاع لأسباب خارجة عن الإرادة، إلاَّ أننا لم نقم بما يجب علينا اقتصادياً وإدارياً وإعلامياً وسياسياً، الأمر الذي استغلته المعارضة ومن خلال إعلامها ونشاطها وكادت تقنع الناس بأن ارتفاع الأسعار كان بمباركة مؤتمرية كرد جميل كما قالوا وهو الأمر الذي لم يحصل، إلاَّ أننا وإلى اليوم لم نعمل شيئاً.

رابعاً: مناقشة ومعالجة القصور في الجانب المالي والإداري والقانوني، الذي يحصل بأيدينا وليس بأيدي غيرنا، كتأخير بعض القضايا والحقوق والتي أقرها القانون منها (طبيعة العمل، واستراتيجية الأجور، وحقوق المتقاعدين) وهي حقوق وقضايا ناضل من أجلها المؤتمر وأقرها المؤتمر، ومتابعتها وتنفيذها على المؤتمر، إلاَّ أن تأخيرها يجعل منها سلاحاً للمعارضة، وهو سلاح لنا كإنجاز ونتائج، فلماذا تؤجل مثل تلك القضايا الإدارية والقانونية إلى أن تستثمرها المعارضة بطريقة بشعة لا أخلاقية، ومن ثم نقوم بإنجازها وتنفيذها فيعتقد الناس أنها أتت بعد مطالبة المعارضة، وهي في الأصل إنجاز للمؤتمر، فكرة وبحثاً وقانوناً وقراراً وتنفيذاً..

خامساً: أين دور التنظيم والحكومة والبرلمان وكل من له علاقة بتنفيذ القوانين وحمايتها، أين هم جميعاً مما يظهر على الساحة بصورة خطيرة تهدد السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية، وتخالف النظام والقانون، وتحول الناس إلى الانتماءات الضيقة والبغيضة والتي قضت عليها ثورتا السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر والوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

لماذا لم تتخذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد من يقول قولاً أو يفعل فعلاً يدعو للطائفية والمناطقية والانفصالية، الذين يقيمون تجمعات ومؤتمرات غير مرخصة.

أليس ذلك من المحرمات التي توجب على الجهات المختصة محاسبة من يقومون بذلك وإن كان له حق، فحقه لايتجاوز المطالبة وفق القانون والنظام، وأي حق مهما كان حجمه ومشروعيته لايصح أن يطالب به على حساب الوحدة الوطنية والثوابت المقدسة. لماذا لايتم المطالبة بالحقوق إن كانت هناك أي حقوق وفق الطرق المشروعة التي كفلها القانون، عن طريق الأحزاب أو عن طريق القضاء.. الخ، ولماذا لا يتم محاسبة من يخالف ذلك.

لماذا لم تتخذ الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد من يقيم تجمُّعاً وسط العاصمة دون أخذ ترخيص بذلك، والدستور والقانون يجيز لأي جمع من الناس أن يعتمد لهم حزب أو تجمع أو منظمة أو جمعية ولكن وفقاً للقانون، وبترخيص من الجهة المختصة.هل المسئول عن القانون حكومة غير حكومة المؤتمر، فالسكوت عن أمر مثل هذا يعني فتح الباب على مصراعيه للمؤتمرات والتجمعات تحت المسميات المناطقية والقبلية... الخ.

وفي ذلك ما فيه من خلخلة للصف الوطني ومشاريع الاستقطاب، لاسيما والنظام الداخلي لهكذا تجمع يقول أن من مصادر دخله التبرعات والهبات الخارجية.. فكيف يستقيم هذا مع القانون، وإذا كان حزباً فاللازم على المنتسبين إليه ان يستقيلوا من أحزابهم التي هم فيها، وأخذ تراخيص وفق النظام القانوني وعلى بركة الله.

وإذا كان غير ذلك فلماذا لاينفذ أصحاب هذا التجمع أهدافهم من خلال أحزابهم؟ أمر لايمكن فهمه!!

ذلك ما أردت طرحه على طاولة قيادة المؤتمر واللجنة الدائمة، والدافع في ذلك حبي للوطن وقيادته الحكيمة وتنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام..

وأرجو أن نرتفع إلى مستوى الحدث وأن لانتظر لمثل هذا الرأي نظرة شخصية أو ضيقة. والله من وراء القصد..

عضو اللجنة العامة – رئيس الدائرة التربوية والتعليمية

لماذا نختلف مع الرئيس؟!

منير الماوري

□ جمعني لقاء عابر الأسبوع الماضي عبر شبكة الإنترنت مع الصديق العزيز عبدالله الحضرمي رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام، فدعاني للكتابة فيها قائلاً: لقد قرأت لك الأسبوع الماضي مقالاً أختلف معك تماماً في كل ما ورد فيه ولكن لا يسعني إلا أن أعبر لك عن اعجابي بأسلوبك، وأدعوك للكتابة معنا في أي موضوع تشاء.. لم أتردد في الإجابة على الزميل الحضرمي بأن المشكلة ليست أن أكتب في «الميثاق» أو لا أكتب، ولكن المشكلة هي هل يمكن أن تنشر «الميثاق» ما أكتب أم لا؟ فقاطع الزميل الحضرمي تساؤلي بقوله عليك أن تجرب قبل أن تحكم ,وها أنا أجرب.وفي الحوار الذي استغرق أقل من عشر دقائق، لم يكن يبدو على الزميل الحضرمي أنه يسعى لتعجيزي بمثل هذه الدعوة، ولم يفاجأ بأني أبديت استعدادي، رغم أني سبق أن أبلغته من قبل أني لا أفضّل الكتابة للصحف الحزبية سواءً أكانت تابعة للحزب الحاكم أو لأحزاب المعارضة، فالمكان الطبيعي للكاتب المستقل هو الصحف الحكومية التي تحمل أسماء أثيرة على قلوبنا من بينها " الثورة" و " الجمهورية" و " ٢٦ سبتمبر"، ولكن يبدو أن القائمين على هذه الصحف لايدركون أن صحفهم تابعة للشعب، وليس للحزب الحاكم الذي له صحفه الناطقة باسمه رسمياً.

صحيفة " الجمهورية " على سبيل المثال نشرت الشهر الماضي لأحد كُتابها مقالاً يعلّق فيه على آراء لكاتب هذه السطور أدلى بها لقناة «الحرة الأميركية»، وجاء في تعليق الكاتب " لقد أثبت المدعو منير الماوري أنه مجرد بوق لأسياده، وأنه لايختلف عن راقصة التعري في النوادي الليلية، وكما تبتذل الراقصات بأجسادهن يبتذل منير الماوري وأمثاله بأفكاره القذرة وثقافته المنحطة".. هذه الألفاظ يعاقب عليها القانون إذا ما لُوحق كاتبها قضائياً، ولكن الأسوأ من كل ذلك هو نشرها في صحيفة ناطقة باسم الشعب وتحمل اسم " الجمهورية".. وبعض هؤلاء الكُتاب يظنون أنهم يدافعون عن الأخ رئيس الجمهورية بتوجيه الشتائم لمن يعتقدون أنه يتطاول على الأخ الرئيس غير مدركين أن "المدعو منير الماوري" لا يستخدم ألفاظاً نابية ولا يشتم أحداً، ومهما كانت انتقاداته قاسية وموجعة فإن ألفاظه على الأقل مؤدبة ولا تخرج عن نطاق الخلاف السياسي المكفول في الدستور.. والأمر الآخر الذي لايدركه الشاتمون هو أننا لانختلف مع الأخ الرئيس على الصعيد الإنساني أو الشخصي وإنما نختلف مع سياسات عامة قد لايتحمل مسؤوليتها الرئيس مباشرة ولكننا نحمّله المسؤولية للأسباب التالية:

أولاً: الرئيس هو الشخص الوحيد الذي نعتقد أنه قادر حالياً على تحقيق إصلاحات جذرية في البلاد تضمن الاستقرار على المدى الطويل بأقل قدر من الخسائر، ولكن للأسف وجدناه يخوض معركة الإصلاح بذخيرة فاسدة لا همَّ لأصحابها سوى الإثراء الشخصي على حساب مستقبل الأجيال.

ثانياً: مازال الرئيس يحيط نفسه بمستشارين يتسمون بالضعف، فيقولون له في معظم الأحيان ما يحب أن يسمع وليس ما يجب أن يسمع.

ثالثاً: الرئيس يراعي المشاعر كثيراً، ويراضي هذا وذاك، ولم يتخذ بعد قراراً صريحاً واضحاً بتفعيل القضاء لقصف الرؤوس الفاسدة وإنقاذ المال العام من ناهبيه وأراضي الدولة من مغتصبيها.

رابعاً: الرئيس ينهك نفسه بتفاصيل التفاصيل ويكبل طاقته بصلاحيات لاحدود لها، وكان بإمكانه أن يرحم نفسه بتخويل جزء من صلاحياته لمؤسسات تخوض في تلك التفاصيل بصورة تتعود فيها البلاد على حل مشكلاتها بعيداً عن الإفراط في المركزية، أو الاعتماد على التوجيهات التي يتم الالتفاف عليها.

خامساً: الرئيس يعيّن كبار المسؤولين بناء على مشورات أهل الثقة لا أهل الكفاءة، وبالتالي فهو مسؤول عن أخطاء كل هؤلاء المسؤولين، فعندما تنطفئ الكهرباء في " حارتنا" لن ألوم وزير الكهرباء بل من عيّنه في منصبه، ولن ألوم رئيس الوزراء بل سألوم من اختاره لشغر المنصب.

سادساً: أنا كمواطن لايهمني أن يكون رئيس الوزراء من الضالع أو من حضرموت أو من الجوف أو مأرب، بل يسعدني أن أرى رئيس وزراء من سنحان إذا ما استطاع أن يوفر لي الخدمات الضرورية والحياة الطبيعية، والماء النقي والطاقة الشمسية.. ولا يهمني أن أقرأ مقالا لرئيس الوزراء يمدح فيه الرئيس بل يهمني أن يقوم رئيس الوزراء بعمله في توفير حاجات المواطن.

سابعاً: ثوابت الرئيس هي الوحدة، والديمقراطية، والدستور، والنظام الجمهوري، ولكن ثوابتي كمواطن هي " الماء والكهرباء والخبز والفول والسمكة.."، ورجائي هو أن يدرك المحيطون بالرئيس أن المواطن لن يطعم أولاده كيلو جمهورية ولا رطل ديمقراطية ولا حتى ساندويتش دستور، فهذه ثوابت لا مكان لها في قاموس المواطن المتعب.

وبما أن المهمشين والفاشلين والعاجزين لايستحقون حتى مجرد انتقادنا لهم، فما علينا إلا أن نوجه النقد لصاحب القرار الأول القادر ليس على تغيير هذه السياسات فحسب بل تغيير أصحابها.. وبقدر إدراكنا أن مراكز القوى في البلاد لها تأثير كبير في كثير من السياسات الخاطئة فإن أكبر مركز قوة يمكن الاعتماد عليه لمواجهة مراكز القوى، هو المواطن الذي وُجدت الدولة أصلاً من أجله.

ويبقى القول ان لا خلاف بيننا وبين الوطن كأرض وشعب ودولة وسيادة، ولكن خلافنا الحقيقي هو مع السياسات التي نعتقد أنها خاطئة، ونأمل أن يتم تصحيحها قبل فوات الأوان.

عُقدة نقص..

امين الوائلي

□ هكذا تجري الأمور، ببساطة معقدة: الحزب الحاكم يدعو القوى السياسية ومعارضة المشترك الى تحديد موقف واضح من الاساءات الموجهة ضد الوحدة الوطنية.. ومن فورها القوى السياسية في المشترك، يتصدرها حزب الاصلاح، راحت تهاجم المؤتمر الشعبي العام وتستنكر «الهجوم الذي يتعرض له المشترك عبر اعلام الحزب الحاكم»!!

○ غير مفهوم هذا الرد بطريقة الهروب الى الأمام، وغير مفهوم هذا الربط الفنتازي وتفسير الدعوة بأنها «هجوم يتعرض له المشترك».. ليس مهماً المفهوم وغير المفهوم، المهم هو أن الأحزاب لم تقل شيئاً ولم تحدد موقفاً من القضية محل الدعوة.

○ سعيد شمسان، رئيس سياسية حزب الشمس، انتفخ في إب.. وعوضاً عن الوحدة ذهب الرجل يجدد موقف أحزاب المشترك من قضية «تكتل أحزاب اللقاء المشترك»!! واعتبر أن دعوة المؤتمر الأحزاب والقوى السياسية الى تحديد موقف من الاساءات للوحدة الوطنية «هجوماً على المشترك» كونه -حد وصفه- «صار حقيقة في اليمن ومعارضة مسئولة»!!

○ لله در شمسان ودر حزب هو رئيس دائرته السياسية.. وعلى السياسة السلام والرحمة.

هل يعفي المشترك- كونه صار حقيقة في اليمن- من مسئولية تحديد موقف من اساءات صريحة وعفنة للوحدة الوطنية؟! وهل لأنه صار «معارضة مسئولة»، كما يقول كبير سياسيي الاصلاح، فهو في حلٍّ من مسئوليته تجاه الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي؟!

وأين يكمن الدليل العبقري على «معارضة مسئولة» هذه.. في تحول الخطاب عن قضية الوحدة الوطنية الى تمجيد المشترك والتغنّي بأحزابه مقابل تجاهل وطن بأكمله، وكأنه يجيئ في مرتبة أدنى من المشترك، وقد لا يجيئ بالمرة!! يعانون من عقدة نقص، فمايزالون يتمجدون ذواتهم في كل مناسبة.

○ ولا يمكن تصديق أن الرجل قرأ أو يقرأ شيئاً من صحف واعلام المشترك وحزبه «الاصلاح» تحديداً.. وإلاَّ لما اقترف سقوطاً سياحياً كالذي جاء به، وهو يجعل القضية الأولى والهم الأكبر أمام أحزاب اللقاء المشترك هو التساقط في القول واختراع تحدٍ دائم وأبدي يتمثل في «هجوم اعلام المؤتمر ضد أحزاب المشترك».. وكأن المشترك صار حلف القواعد والخوالف -حقيقة في اليمن- يختزل اليمن فيه وعلى حجمه الذي لايكاد يُرى.

○ كل صحف ومطبوعات المشترك ومواقعه تحولت الى ساحة حرب وغرف عمليات مغلقة.. لم يعد هجوماً على المؤتمر بقدر ما أمسى تهجُّماً وتبذُّلاً واسفافاً واسرافاً في كل اتجاه.. بالمقارنة مع ذلك لاتكاد صحف المؤتمر تنتبه أو تتنبه الى شيء من ذلك، وكأنها ملزمة بأخلاقيات مهنة أهانها الآخرون، أو كأنها ملتزمة بالتهدئة الاعلامية التي نص عليها اتفاق مبادئ الحوار قبل أسابيع.. ذهب الحوار والمتحاورون وبقي اعلام المؤتمر «مطوباً» وَحْدَهُ أمام السارية!!

○ متى وأين شهد اعلام المؤتمر هجوماً ضد المشترك، باستثناء خبر الدعوة الى تحديد موقف من الاساءات ضد الوحدة؟ وماذا يمكن القول عن حرب اعلام المشترك إذاً؟! وأهم من هذا وذاك: ما موقف المشترك من الاساءات للوحدة؟!

السلام عليكم

عبدالملك المروني

■ غداة أن دحر الوطن فلول الارتزاق ومصدر الفتنة في بعض مناحي صعدة وبات السلام الاجتماعي والسياسي فاتحة المراحل القادمة بإذن الله.. ألا يبدو الوقت الآن مناسباً لبسط عدد من الأسئلة وعرض ما تيسَّر من الملاحظات في وقت نعتقد فيه انه بوسع شركائنا في المعارضة ان يسمعونا بصدور أكثر رحابة وأوسع مدى.. بعيداً عن التشنجات واحتقانات الأوهام التي ذهب المرض ببعضها حدوداً نخجل من ذكرها وعلى رأسها احتمال ان تمتد معركة المغامرين في الأوكار وقمم الجبال إلى أمد بعيد..وهو اعتلال ما كان له ان يحدث لو أن ثمة قيماً وطنية وسياسية تتحكم في العقل لا ان يترك سدى عرضة للأنواء والسراب المميت..

نقول إنه بالإمكان اليوم ان ندحرج شطر سؤال عما إذا كان الوطن- معنى ومبنى- هو ملكية عامة وحب شامل يدور حوله الجميع في منظومة الحكم- سلطة- معارضة.. أم أنه كما يراه البعض مجرد خيمة يأوي إليها الحزب الحاكم فحسب..؟!

نطلق هكذا سؤال ونحن على يقين من ان العقلاء في المعارضة يشاطروننا هذا الرأي، ولو غفل البعض.. أو انساق خلف حلمه وجدرانه العنكبوتية..

إن الأوطان عشق عام وقدسية شاملة وحيرة تدق أجراس الصراع السياسي والتباينات الحزبية، ويغدو الحراك السياسي ساحة للوغى.. فذاك معناه السباق أو التنافس على خدمة الوطن، وليس الإضرار به..

ولقد ذهب البعض أو حاول الذهاب إلى حيث الضرر والإضرار مع الأسف الشديد..ألم تكن فتنة صعدة وجعاً في خاصرة الوطن بأكمله.. ألم تكن شرخاً في جسد الأمة.. ألم تكن أذى أُريد له أن ينخر في كينونة الوطن الموحَّد.. إنه كذلك بالفعل..

وان الصمت إزاءه أو التعاطي معه بروح المتفرج إثم كما تعلمون عظيم..

لسنا بصدد تعميم قيم وطنية عامة، ولسنا في مقعد مُعلّم التاريخ ولا نرغب ان نمسك العصا ونعطي الآخر دروساً وعظات..

ولكننا نملك- وهذا حق- وضع من خوَّلته الجماهير لطرح الأسئلة ومحاكاة أوجه العتاب..

وحقاً فإن ماحدث ينبغي له ألا يحدث وألا يتكرر، ليس لبشاعة مضمونه ودلالاته فحسب ولكن لسوء نتائجه وبشاعة عواقبه..وهو ما يعني ان الوطن - جسد وحدوي وروح نابض- كان هدفاً لهؤلاء الهواة وباعة الضمائر.. وليس مجرد السلطة فقط..من هنا فإن عملية التصدي للمشاريع الماثلة عملية واجبة تلزم الجميع.. ومنظمات المجتمع المدني بكل مكوناتها أداة مهمة من أدوات هذه المواجهة وخندقاً أو سياجاً فكرياً يسبق الفعل العسكري أو يتزامن معه، وهو أضعف الإيمان..

ذلك ما نعتقد في المؤتمر الشعبي العام انه إحدى أبجديات المواطنة وأبرز عناوينها الأساس.. فهل أتينا بما هو منكر؟!

اللهم فاشهد..قال تعالى «والعصر إن الإنسان لفي خسر إلاَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر» صدق الله العظيم.